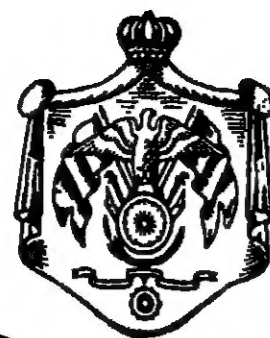


١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٨ ربيع ثاني سنة ١٣٩٢ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٦٠

الفرس

صفحة

٩٩٧	قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢ قانون المؤسسة الأردنية لتسويق المنتجات الزراعية
١٠٠٣	قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٢ قانون معدل لقانون البلديات
١٠٠٤	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٢ نظام رعاية الطفولة من الولادة حتى سن الثامنة عشرة
١٠٠٧	قرارات رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٢ صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٠١٠	اعلان بطلان قانون مؤقت صادر عن رئيس الوزراء
١٠١١	امر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٧٢ صادر عن رئيس الوزراء
١٠١٣	مرام صادرة عن الحاكم العسكري العام
١٠١٣	الاتفاقيات

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأصول

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٦٤ لسنة ١٩٧١ قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٢٤ الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٦٤ المشار اليه .

١٩٧٢/٥/٥

رئيس الوزراء
احمد الازوي

هكذا من الترخيل

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره وضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢

قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون ، المعاني المخصصة لها ادناه . الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الملكية	- الملكية الاردنية الهاشمية
الحكومة	- حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزير	- وزير الزراعة
المؤسسة	- المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية المشكلة بمقتضى هذا القانون
المنتجات والمنتجات الزراعية	- جميع حاصلات الخضار والفواكه والثمار الطازجة والمصنعة والازهار التي تنتج في المملكة
المنتجون	- المزارعون - ملاك او مستأجرين - الجمعيات التعاونية الانتاجية
المجلس	- مجلس الادارة المؤلف بموجب احكام هذا القانون
المؤسسة السابقة	- مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المؤسسة بموجب القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٨ .

المادة ٣ - تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة تدعى (المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية) ويعهد اليها بمسؤولية رفع الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية الاردنية لغايات :-

- تأمين عائدات ثابتة وكافية للمنتجين بما يتناسب مع استثماراتهم واتعايهم .
- تأمين الغذاء الصحي الكافي للمستهلكين بأسعار معتدلة .
- زيادة الدخل القومي وتحسين الميزان التجاري .

المادة ٤ - تتمتع المؤسسة بشخصية اعتبارية مستقلة لها ان تستأجر وتشترى وتمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة ولها ان تبرم العقود وتقيم الدعاوي القضائية باسمها ولها ان تتيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها احد موظفي الثياب العامة أو ان تعين وكيلها خاصا لها .

المادة ٥ - يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ولها احدات فروع ووكلات في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٦ - لتحقيق غاياتها تخول المؤسسة الصلاحيات التالية :-

- أ - الاتجار بالمنتجات الزراعية في داخل المملكة وخارجها وممارسة جميع الاعمال المتعلقة بذلك .
 - ب - تصنيع المنتجات الزراعية الى المدى اللازم لتسويقها .
 - ج - تقديم الخدمات التسويقية للمنتجين والمصدرين .
 - د - انشاء واستئجار وإدارة الابنية والمنشآت لاغراض استلام وتصنيف وتوضيب وتخزين وتبريد المنتجات الزراعية وبيعها بالجملة وبالفرد .
 - هـ - انشاء او المساهمة في انشاء وإدارة مصانع تصنيع المنتجات الزراعية بما في ذلك مصانع مواد وعبوات تعبئة وتغليف وحفظ المنتجات الزراعية المصنعة وغير المصنعة .
 - و - استيراد وشراء واستئجار المعدات والآلات والادوات والمواد ووسائل النقل اللازمة لها .
- المادة ٧ - مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه بتنسيب من المجلس ان يحصر في المؤسسة والعمدة التي يراها مناسبة شراء جزء او كل انتاج بعض اصناف وانواع المنتجات الزراعية التي يتوقع وزير الزراعة ان يعرضها المنتجون للبيع .

المادة ٨ - يجوز للمؤسسة :-

- أ - بيع المنتجات الزراعية التي تشتريها من المنتجين في الاسواق الداخلية لاغراض الاستهلاك المحلي بواسطة الوسطاء (الكمبيوتر) او تصديرها الى الاسواق خارج المملكة بواسطة المصدرين .
- ب - ان تصدر الى الاسواق الخارجية باسمها المنتجات الزراعية الخاصة بالمنتجين اذا مسأ طلبوا اليها تصدير منتجاتهم لحسابهم الخاص .
- ج - ان تستوفي بموجب نظام اجور الخدمات التسويقية التي تقدمها للمنتجين والمصدرين .

المادة ٩ - لا يجوز تصدير المنتجات الزراعية التي تعرضها المؤسسة للبيع في الاسواق الداخلية لاغراض الاستهلاك المحلي الى الاسواق الخارجية .

المادة ١٠ - يحق للمؤسسة بموجب هذا القانون ان تستفيد من :-

- أ - الهبات والمنح والاعتمادات والارادات والقروض وبيع السندات المالية واية وسائل مالية اخرى محلية تيسر لاعمالها ومشاريعها .
- ب - القروض من الحكومات الاجنبية والهيئات والوكالات والمؤسسات الدولية بموجب القوانين والانظمة النافذة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١١ - تعتبر اموال المؤسسة اموال اميرية وتحصل ديونها بمقتضى احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتمارس المؤسسة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولة لاحكام الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

المادة ١٢ - يحق للمؤسسة المساهمة في اية شركة او مؤسسة تتفق غاياتها مع غايات المؤسسة او تمارس عملا يساعد المؤسسة على تحقيق اهدافها .

المادة ١٣ - يجوز للمؤسسة من اجل تأمين احتياجات الاسواق الخارجية او المصانع ان تتعاقد مع المنتجين لانتاج اصناف معينة من المنتجات الزراعية وان تقدم لهم البذور والمسود والمعدات والسلفات المالية اللازمة للانتاج .

المادة ١٤ - أ - يتألف رأس مال المؤسسة الاسمي والمصرح به من ستاية الف دينار تؤمن من المصادر التالية :-

- ١ - جميع موجودات المؤسسة السابقة .
- ٢ - المساهمات التي تدفعها الحكومة للمؤسسة .
- ٣ - اية مبالغ اخرى تحصل عليها المؤسسة ويقرر المجلس اعتبارها من رأس مال المؤسسة .

ب - تعيد الحكومة للقطاع الخاص من مساهمي المؤسسة السابقة المبالغ التي دفعوها على اربعة اقساط متساوية خلال عام واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ١٥ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية :

- ١ - ممثلين عن وزارة الزراعة - ينتدبها الوزير .
 - ٢ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني - ينتدبه الوزير .
 - ٣ - ممثل عن وزارة النقل - ينتدبه الوزير .
 - ٤ - ممثل عن مؤسسة الاقراض الزراعي - ينتدبه المدير .
 - ٥ - ممثل عن المنظمة التعاونية الاردنية - ينتدبه المدير .
 - ٦ - وستة ممثلين يعينهم مجلس الوزراء عن القطاع الخاص ثلاثة منهم عن الجمعيات التعاونية الزراعية وثلاثة من المزارعين بتنسيب من الوزير ويكون ذلك التعيين لثلاث سنوات .
- ولا يجوز تعيين عضو من القطاع الخاص باكثر من مؤسسة واحدة من المؤسسات الرسمية واكثر من لجنة دائمة وكذلك لا يجوز ان يعين موظف عضوا « حكوميا » باكثر من مؤسسة رسمية واحدة .
- وعلى الحكومة تعديل اوضاع جميع المؤسسات الرسمية واللجان بما يتفق واحكام هذه الفقرة خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة ١٦ - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الادارة مدير عام المؤسسة ومقدار راتبه وعلاواته وشروط استخدامه على ان يقترن هذا القرار بالارادة الملكية .

المادة ١٧ - يكون مدير عام المؤسسة رئيسا لجهازها ويمارس الصلاحيات التي يخولها اليه المجلس ويكون مسؤولا عن ادارة اعمال المؤسسة وتنظيم مكاتبها واجهزتها .

المادة ١٨ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من وزير الزراعة .

المادة ١٩ - يختار المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس في اول جلسة يعقدها .

المادة ٢٠ - أ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية من رئيس المجلس او بناء على طلب خطي يقدمه ستة اعضاء الى رئيس المجلس يوضحون به الاسباب الموجبة لعقد الاجتماع .

ب - يتوفر لنصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس وسبعة اعضاء على الاقل وتتخذ القرارات باكثرية لا تقل عن ثلثي عدد الحاضرين .

هكذا من الأشغال

ج - يجتمع المجلس برئاسة الرئيس ، وفي حالة غيابه يرأسه نائب الرئيس وفي حالة غيابهما يختار المجلس رئيسا مؤقتا للجلسة .

د - للمجلس ان يستدعي خبراء او مستشارين لحضور اجتماعاته للاستئناس بأرائهم دون ان يكون لهم حق التصويت .

المادة ٢١ - تودع اموال المؤسسة في حسابات خاصة لدى البنك المركزي ويجري السحب من هذه الحسابات بالطريقة التي يعينها النظام المالي للمؤسسة والى ان يصدر هذا النظام ، يجري السحب بالطريقة التي يقرها المجلس .

المادة ٢٢ - أ - يجوز للمؤسسة بموافقة مجلس الوزراء ان تزيد او تنقص رأسمالها المصرح به الى الحد الذي تراه ضروريا .

ب - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر كانون الاول من السنة ذاتها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر كانون الاول من السنة التالية .

ج - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية ويتولى مراقبة وتدقيق حساباتها فاحص حسابات قانوني يعينه ويحدد اتمابه مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس في بداية كل سنة مالية . وللمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة بالقيام بهذه المهمة .

د - تعفى المؤسسة من الطوابع وجميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة العائدة لجميع دوائر الحكومة والخزينة العامة بما في ذلك رسوم الجمارك والمكوس سواء اكانت تتناول رأس مال المؤسسة او اموالها الاحتياطية او دخلها او اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها وكفالاتها كما تعفى معاملات الاقراض وما يتفرع عنها من كافة الرسوم التي تستوفى في اية دائرة او مؤسسة بما في ذلك الطوابع .

المادة ٢٣ - يكون للمؤسسة ملاكها الخاص من الموظفين ويجري تعيينهم وتحديد حقوقهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتعويضهم وجميع الامور الادارية المتعلقة بهم بنظام خاص .

المادة ٢٤ - اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون : محل المؤسسة اداريا وماليا وفنيا وتشريعيا محل المؤسسة السابقة ولها ان تحتفظ بمن يلزمها من موظفين ومستخدمين من تلك المؤسسة بقرار من مجلس الادارة مع المحافظة على حقوقهم المكتسبة بموجب القوانين والانظمة التي كانت تطبق عليهم ، كما يحل المؤسسة محل المؤسسة السابقة في ملكية اموالها وموجوداتها على اختلاف انواعها وفي كل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

المادة ٢٥ - لمجلس الوزراء ، بتنسيب من وزير الزراعة ، ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٦ - تلغى جميع القوانين الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون بما في ذلك قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٨ .

المادة ٢٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن طلال

١٩٧٢/٥/٦

وزير دولة اميل الغوري	وزير الخارجية عبد الله صلاح	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الازوي
وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير الزراعة عمر عبد الله	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير داخلية للشؤون بلدية والقروية يعقوب ابو غوش
وزير العدل سالم المساعده	وزير المالية الئيس المعشر	وزير الثروة والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الصحة
وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس	وزير النقل والسياحة والآثار غالب بركات
			وزير المواصلات علي حسن عودة

هكذا من الأشغال

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البلديات المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٢٧٠) الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥ الى مجلس الامة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي أقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٣٤) المشار اليه .

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

هكذا من الأشهر

نحى الحسين لله ملكنا والحمد لله رب العالمين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل واما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي : -

١ - اذا رغب اكثرية سكان بلدة في احداث بلدية في بلدتهم او الغاء بلدية موجودة فيها يقدم فريق منهم عريضة بذلك الى المتصرف الذي عليه ان يرسلها مع ملاحظاته الى الوزير بعد التثبت في حال الاحداث من الامور التالية : -

أ - ان يكون فيها مجلس قروي منذ مدة لا تقل عن الخمس سنوات .

ب - ان لا يقل عدد سكان القرية عن الفين وخمماية نسمة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣٥) من القانون باضافة الفقرة التالية اليها : -

٣ - عند قيام نائب الرئيس بأعمال الرئاسة في حالة تغيب الرئيس بالمرض او بالاجازة يتقاضى النائب من صندوق البلدية اكرامية تعادل نصف راتب الرئيس اعتباراً من تاريخ تغيبه .

اختيرت

١٩٧٢/٤/٢٩

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
اميل الغوري	عبد الله صلاح	صبيحي امين عمو	احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير داخلية لشؤون
ابراهيم الحباشنة	عمر عبد الله	عدنان ابو عودة	رئاسة الوزراء مازن العجلوني
وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والادوية	وزير الصحة
سليم المساعدة	انيس المعشر	الشؤون والمؤسسات الاسلامية	اسحق الفرخان
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل
احمد الشوبكي	سعيد النابلسي	علي عناد عريس	غالب بركات
			علي حسن عوده

نحس الحسين لله ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٥/٦

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٢

نظام رعاية الطفولة من الولادة

حتى سن الثامنة عشرة

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام رعاية الطفولة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الوزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
(الاسرة البديلة	اية اسرة مناسبة خلاف الاسرة الاصلية يعهد اليها الوزير او المحكمة لمدة محدودة
والاسرة الحاضنة)	او غير محدودة امر اعالة ورعاية اي طفل دون الثامنة عشرة من عمره ويحتاج الى الرعاية والحماية سواء المؤقتة منها او الدائمة :
المؤسسة	اية مؤسسة يعهد اليها الوزير او المحكمة امر العناية والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية والتعليمية للاطفال ممن هم دون الثامنة عشرة من اعمارهم بسبب حاجتهم لمثل هذه الخدمات .
المحكمة	محكمة الاحداث .

المادة ٣ - تتولى الاسرة البديلة او الحاضنة او المؤسسة القيام بالواجبات العادية للاسرة الطبيعية تحت اشراف الوزارة من حيث العناية بصحة وسلامة ورعاية وتعليم الشخص الذي يضم الى اي منها ويكون لها الحق في الاشراف عليه كوالديه وذلك للمدة التي يقررها الوزير او المحكمة .

المادة ٤ - تجري دراسة اجتماعية وافية للاسرة سواء البديلة منها او الحاضنة او الاصلية بمقتضى هذا النظام على الصورة التي يراها الوزير او المحكمة كافية لالتزامها بالقيام بتمهدها تجاه اطفالها او الاطفال المودعين لديها .

المادة ٥ - يشترط ان تكون الاسرة البديلة من نفس ديانة الشخص المودع لديها وفي حالة عدم التثبت من ديانة ومذهب الطفل المحتاج الى الرعاية او الحضانة فيعتبر مسلماً .

المادة ٦ - لا يجوز قبول اي طفل في اية مؤسسة من مؤسسات الوزارة او اية مؤسسة يعتمدها الوزير للعناية بالاطفال ممن هم في حاجة الى مثل هذه العناية الا بعد اجراء دراسة اجتماعية شاملة عمن الطفل واسرته الاصلية وبقرار من الوزير او المحكمة .

المادة ٧ - يجوز ان يصرف للاسرة البديلة مبلغ يتراوح ما بين (٢-٥) دنائير شهرياً عن كل شخص يودع لديها بموجب هذا النظام وذلك من المبالغ المرسودة لهذه الغاية في موازنة الوزارة وبقرار من الوزير على ضوء دراسة اجتماعية مسبقة يعدها موظف يعينه او ينتدبه الوزير لهذه الغاية عن حالة الاسرة البديلة وتكاليف المعيشة في المنطقة التي تقع فيها الاسرة وحاجات الشخص المودع فيه اليها ويجوز للوزير او المحكمة من حين لآخر وبناء على تقرير خطي ان تغير ما تصدره من القرارات بهذا الشأن كما يجوز للوزير او المحكمة ان تكلف والد ذلك الشخص او الشخص المسؤول عن اعالته ان يشترك في تكاليف هذه الرعاية تبعاً لتقدرته المالية .

المادة ٨ - يجوز ان يصرف للولي او الوصي او الممثل او المؤسسة الاهلية او من هو في رعايته مبلغ يتراوح بين (١-٥) دنائير شهرياً عن كل طفل لديه ممن هم في حاجة الى الرعاية او العناية بموجب هذا النظام مساهمة من الوزارة في قيام الولي او الوصي او الممثل او المؤسسة الاهلية او من يرعاه بالواجبات المنوطة به تجاه الاطفال من حيث العناية بصحتهم وسلامتهم ورعايتهم وتعليمهم تعالماً اكاديمياً او مهنياً للمدة التي يقررها الوزير او المحكمة على ان تصرف من المخصصات المرسودة لهذه الغاية في موازنة الوزارة وبقرار من الوزير نفسه على ضوء دراسة اجتماعية شاملة يعدها موظف يعينه او ينتدبه الوزير لهذه الغاية عن حالة الاطفال وتكاليف المعيشة في المنطقة التي يقيمون فيها وعن حاجاتهم ويجوز للوزير او المحكمة من حين لآخر وبناء على تقرير خطي ان تغير ما تصدره من القرارات بهذا الشأن .

المادة ٩ - يجوز للوزير او المحكمة ان تكلف والد الطفل او وليه او الشخص المسؤول عن اعالته ان يشترك في تكاليف رعاية طفله في المؤسسة التي يقرر الوزير او المحكمة وضعه فيها وذلك تبعاً لقدرة والده او وليه او الشخص المسؤول عن اعالته على ان يدفع هذا المبلغ الى المؤسسة التي يعهد اليها امر العناية به مقابل وصولات رسمية .

المادة ١٠ - تودع الاموال التي يشترك في دفعها اولياء امور الاطفال مقابل العناية بهم امانة باسم الوزير في احد المصارف لتتفق في اوجه نشاطات وبرامج المؤسسات المعنية بقرار من الوزير .

المادة ١١ - كل مبلغ مستحق الدفع فرض بمقتضى هذا النظام يحصل وفقاً لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ١٢ - يجوز للوزير او المحكمة من حين لآخر وبناء على دراسة اجتماعية شاملة يعدها الموظف المختص ان تعيد النظر في امر اي طفل مودع في اسرة بديلة او حاضنة او مؤسسة ووضعه في مكان آخر مناسب له اذا اقتضت الضرورة ذلك .

هكذا من الأعمال

المادة ١٣ - يحق لوالد الطفل أو وصيه أو معياله المطالبة باسترجاعه اذا تغيرت الظروف التي اوجبت ايداعه في اسرة بديلة أو مؤسسة ولاوزير أو المحكمة ان تسمح باعادة ذلك الطفل الى والده أو وصيه أو معيله بدون قيد أو شرط أو وفقاً لما قد تضعه من شروط اذا اقتنعت بان ظروف الوالد أو الوصي أو المعيل قد تغيرت وانها تبرر تلك الاعادة .

المادة ١٤ - يلغى نظام الامر البديلة رقم (٧٠) لسنة ١٩٦٣ .

١٩٧٢/٥/٦

الحسين بطال

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبدالله صلاح	صبيح امين عمرو	وزير الدفاع احمد اللوزي
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الثقافة والاعلام	وزير داخلية للشؤون
ابراهيم الحياشنة	عمر عبد الله	عدنان ابو عودة	رئاسة الوزراء مازن العجلوني
وزير المواصلات	وزير العدل	وزير المالية	وزير التربية والتعليم والاعمال والشؤون
علي حسن عودة	سالم مساعدة	انيس المعشر	والمقدمات الاسلامية اسحق الفرخان
وزير الاشغال العامة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاجتماعية والعمل	وزير النقل والسياحة والآثار
احمد الشويكي	سعيد النابلسي	علي عناد خريس	غالب بركات

قرار رقم (٦) ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/٣/٨ رقم ٢١٠ / زراعة / ٣١١٦ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ١٨٠ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما هو المقصود من عبارة (تطبق على الموظفين غير المصنفين والموظفين المؤقتين احكام المادة ١٤٤ من هذا النظام) الواردة فيها وهل ان ذلك يعني ان الفقرة (ج) من هذه المادة الاخيرة المتعلقة بانتهاء الخدمة لبلوغ السن المقررة لترك الخدمة تنطبق على هؤلاء الموظفين ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الزراعة المؤرخ ١٩٧٢/٢/١٣ وكتاب رئيس ديوان الموظفين المؤرخ ١٩٧٢/٣/١ وكتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٧٢/٣/٤ المرفقة بطلب التفسير وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان المادة ١٨٠ من نظام الخدمة المدنية المشار اليه تنص على ما يلي (تطبق على الموظفين غير المصنفين والموظفين المؤقتين احكام المادة ١٤٤ من هذا النظام) .

٢ - ان المادة ١٤٤ من نفس النظام تنص على ما يلي (تعتبر خدمة الموظف منتبهة بعد صدور قرار من المرجع المختص عملاً باحكام هذا النظام في احدى الحالات التالية :-

أ - قبول الاستقالة .

ب - فقد الوظيفة .

ج - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة او الاحالة على التقاعد على ان تراعى احكام قانون التقاعد .

د - عدم الايافة الصحية .

هـ - فقد الجنسية بموجب قانون الجنسية .

و - الحكم بالحبس من محكمة اردنية مختصة لمدة شهر او اكثر .

ز - العزل .

وبحيث ان السن المقررة لترك الخدمة المبحوث عنها في الفقرة (ج) من هذه المادة الاخيرة لم تحدد في نظام الخدمة المدنية وانما حددت في المادة ١٢ من قانون التقاعد فقد اوجبت تلك الفقرة مراعاة احكام قانون التقاعد .

وبالرجوع للمادة ١٢ من هذا القانون يتبين انها توجب انتهاء خدمة الموظف حين اكتماله الستين من عمره الا اذا رأى مجلس الوزراء الاسباب تعود للمصلحة العامة ابقاءه للخدمة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات .

وبحيث ان هذا الديوان كان بقراره رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ فسر احكام هذه المادة بأنها لا تشمل الا الموظفين او المستخدمين التابعين للتقاعد فقط سواء اكانوا مصنفين او غير مصنفين .

فان ما ينبغي على ذلك ان حكم الفقرة (ج) من المادة ١٤٤ من نظام الخدمة المدنية التي توجب انتهاء خدمة عند بلوغه السن المقررة لترك الخدمة لا تنطبق على الموظفين غير المصنفين والموظفين المؤقتين غير التابعين للتقاعد .

لهذا تقرر تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما على هذا الوجه .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوقي	مستشار الحقوقي	مستشار الحقوقي	مستشار الحقوقي	مستشار الحقوقي
لرئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء
لوزارة المالية	لوزارة المالية	لوزارة المالية	لوزارة المالية	لوزارة المالية
صبيح الحسن	شكري المهدي	صلاح ارشيدات	بشير الشريقي	موسى السكات

هكذا من الأشغال

قرار رقم (٧) ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٩٧٢/٢/٢٢ رقم ج/٢٢٨٥/٨٩/١٣ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير بعض مواد قانون جوازات السفر رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ ليبيان ما يلي :

- ١ - هل يجوز منح جواز سفر سياسي مستقل لزوج من يحمل جواز سياسي من الفئات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة السابعة بما في ذلك زوجات موظفي وزارة الخارجية في السفارات ؟
- ٢ - إذا جاز منح جواز سفر سياسي مستقل للزوجة هل يجوز لها الاحتفاظ بالجواز وطالب تجديده بعد وفاة زوجها وفي حالة ادخال اسمها في جواز سفر زوجها السياسي هل يحق لها بعد وفاته الاحتفاظ بهذا الجواز ؟
- ٣ - أ - هل يجوز ادخال الأولاد والبنات في جواز السفر السياسي عند بلوغهم السادسة عشرة ؟
ب - في حالة ادخال البنات العازبات بجواز السفر السياسي هل يجوز اصدار جواز سفر سياسي مستقل لمن عند اقامتهن في الخارج بقصد الدراسة او لاسباب اضطرارية اخرى ؟

٤ - هل ان جوازات السفر السياسية التي كانت منحت لاشخاص معينين بقرار من مجلس الوزراء استنادا الى المادة ٢ من نظام جوازات السفر السياسية رقم ١ لسنة ١٩٣٩ تبقى نافذة المفعول بعد صدور قانون جوازات السفر رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ اذا كان اولئك الاشخاص ما زالوا يتمتعون بنفس الصفة التي من اجلها منحوا جواز السفر السياسي أم انها تعتبر ملغاة ؟

وبعد الاطلاع على قانون جوازات السفر نجد : -

- ١ - ان الفقرة (أ) من المادة السابعة منه تنص على ما يلي (تمنح جوازات السفر السياسية :

- ١ - لاعضاء الاسرة المالكة
- ٢ - لرئيس الوزراء
- ٣ - لرئيسي مجلسي الاعيان والنواب
- ٤ - للوزراء العاملين ورؤساء الوزراء والوزراء السابقين .
- ٥ - لرئيس الديوان الملكي وكبير الامناء والطبيب الخاص والامين العام للديوان الملكي والامين الاول ونظار الخاصة الملكية ورئيس التشرقيات الملكية .
- ٦ - لموظفي وزارة الخارجية في المراكز من درجة وزير مفوض فما فوق وفي السفارات من درجة ملحوظ فما فوق .
- ٧ - للقائد العام للقوات الاردنية ورئيس هيئة الاركان والممثلين العسكريين في السفارات الاردنية بالخارج ومدير الامن العام ومدير المخابرات العامة .

٢ - ان الفقرة (ب) من نفس المادة تنص على ما يلي (يجوز ادخال اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي في الجواز عينه) .

- ٣ - ان الفقرة (د) منها تنص على ان يسترد جواز السفر السياسي بعد زوال الصفة التي اصدر من اجلها .

ومن هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالنقطتين الاولى والثانية من طاب التفسير ان جواز السفر السياسي هو جواز سفر شخصي يمنح لذات الاشخاص المذكورين في الفقرة (أ) من المادة السابعة المشار اليها، اما اعضاء اسرهم فليس في القانون ما يجيز منحهم جواز سفر سياسي مستقل وكل ما رتبته القانون لهم في هذا المجال هو جواز ادخالهم في عين الجواز الذي يحمله رب الاسرة كما هو واضح من عبارة (يجوز ادخال اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي في الجواز عينه) الواردة في الفقرة (ب) من المادة المذكورة .

وحيث ان الفقرة (د) تنص على ان جواز السفر السياسي يسترد بعد زوال الصفة التي اصدر من اجلها ، فان اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي بما فيهم الزوجة لا يملكون الحق في الاحتفاظ بجواز السفر السياسي بعد وفاة حامله بل يتوجب في هذه الحالة استرداد جواز السفر على اعتبار ان الصفة التي منح الجواز لمن اجلها قد زالت بالوفاة.

اما عن النقطة الثالثة فنجد فيما يتعلق بالبنات (أ) منها، ان القانون قد اغفل تحديد الاشخاص الذين يجوز ادخالهم في جواز السفر السياسي من اعضاء اسرة حامله ولهذا فانه لا بد من القياس على القاعدة المتبعة بافراد اسرة حامل جواز السفر الخاص وجواز السفر العادي المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة والمادة ١١ من نفس القانون وهذه القاعدة تجيز ادخال الزوجة او الزوجات والاولاد دون السادسة عشرة والبنات العازبات المقيدات مع صاحب الجواز في منزل واحد ومن هم تحت ولايته، ولهذا فلا يجوز ادخال الاولاد الذين هم فوق السادسة عشرة في جواز السفر السياسي .

اما فيما يتعلق بالبنات (ب) من النقطة الثالثة، فيها انه لا يجوز اعطاء اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي جواز سفر مستقل فان هذه القاعدة تسري على البنات العازبات بحيث لا يجوز اعطاء من جواز سفر سياسي مستقل مهما كانت الاسباب .

اما عن النقطة الرابعة، فمن الرجوع لنظام جوازات السفر السياسية رقم ١ لسنة ١٩٣٩ نجد انه قد اجاز لمجلس الوزراء ان يمنح جوازات سفر سياسية للاشخاص ذوي الصفة الرسمية والسياسية . وقد ورد في المادة الرابعة من ذلك النظام ان مثل هذه الجوازات السياسية يعمل بها لمدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ اصدارها : وعلى ذلك فبعد انتهاء مدتها لا يجوز تجديدها بل تعتبر لاغية ويتوجب استردادها من حاملها حتى ولو كانوا ما زالوا يتمتعون بالصفة التي من اجلها اعطي الجواز السياسي لهم ما دام ان القانون الجديد لا يجيز منح جوازات سفر سياسية الا للاشخاص المنصوص عليهم في المادة السابعة منه كما اسلفنا .

هذا ما تقرره في تفسير المواد المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
الدكتور سليمان الدجاني	شكري المهدي	صلاح ارشيدات	بشير الشريفي	موسى السكيت
مندوب وزارة الخارجية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
مدير المراسم	لرئاسة الوزراء			بمجلس القوانين
				الرئيس الثاني لمحكمة التمييز

اعلان

بطلان قانون مؤقت

صادر بالاستناد الى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٧٠ لسنة ١٩٧١ قانون المراعي المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٣٣ الصادر بتاريخ ٧١/١١/٢٥ بسبب ان الغاية المقصودة من وضع هذا القانون متوفرة في قانون ادارة املاك الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ وغيره من القوانين المعمول بها، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١١٠١ تاريخ ١٩٧٢/٥/٣ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور اعتباراً من تاريخ نشر هذه الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٩٧٢/٥/١٥

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

هكذا من الأشهر

أمر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٧٢

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

♦♦♦♦♦

علا بالصلاحيات المخولة الى بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :-

١ - يمنع استيراد او انتاج او بيع المواد التالية الا تحت اشراف مديرية الامن العام بموجب تصاريح رسمية تصدرها المديرية :-

أ - كبريتات البوتاسيوم	م - يوروهيدريد الألومنيوم
ب - نترات الصوديوم	ن - بروميد الألومنيوم
ج - نترات الامونيوم	س - كارييد الألومنيوم
د - النيترو جيلسرين	ع - كلورات الألومنيوم
هـ - كلورات البوتاسيوم	ف - زرنيخات الصوديوم
و - الكبريتات	ص - زرنيخات الصوديوم
ز - مسحوق الألومنيوم	ق - برومات الصوديوم
ح - مسحوق الفحم	ر - فورمات الصوديوم
ط - اكسيد الحديد	ش - هايدريد الصوديوم
ي - الصوديوم	ت - فوق كلورات الصوديوم
ك - البوتاسيوم	ث - فوق اكسيد الصوديوم
ل - الزئبق	

٢ - يمنع اعطاء اي من المواد المذكورة في الفقرة السابقة الا للاشخاص المعروفين الذين تتطلب طبيعة عملهم ومصالحهم اقتناء هذه المواد .

٣ - يتبع الترتيب الآتي عند استيراد اي من المواد المذكورة في الفقرة الاولى :-

أ - على الراغب بالاستيراد ان يقدم النموذج المرفق على خمس نسخ متضمنة المعلومات المطلوبة فيه الى مديرية الامن العام التي تحتفظ بنسخة منها في حال اعتماد الطلب بعد استطلاع رأي الخبايا العامة بالنسبة لمقدمي الطلب وترسل نسخة مقترنة برأيها الى كل من وزارة الاقتصاد الوطني / الاستيراد والتصدير ووزارة المالية / الجمارك ووزارة الصحة / قسم الصيدلة لاتخاذ الاجراءات اللازمة من قبلها .

ب - عند وصول المواد المستوردة الى الاردن تقوم وزارة المالية / الجمارك بتدقيق الفواتير الواردة من المنشأ ومطابقة مفرداتها على ما هو مذكور في الطلب واعلام مديرية الامن العام بنتيجة التدقيق .

٤ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٥ - كل من يخالف هذا الامر يعاقب بموجب المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٩ .

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

١٩٧٢/٥/١٧

معالي وزير الاقتصاد الوطني

أرجو السماح لي باستيراد المواد الكيماوية المدرجة أدناه من شركة _____ في _____

الكمية	اسم المادة	الاسباب الداعية للاستيراد
بقيمة اجمالية قدرها		ديناراً اردنياً .

واقبالوا فائق الاحترام

المستورد

التاريخ :

هكذا من الأشغال

امر

صادر عن الحاكم العسكري العام

بمقتضى المادة (٥) من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٧٧

- بناء على توجيهات جلالة الملك المعظم ، آمر بما يلي :
- ١ - تمنع ملاحقة المواطنين سواء اكانوا من المدنيين او العسكريين الذين غادروا المملكة لاسباب تتعلق بامن الوطن وسلامته وما زالوا خارجها .
 - ٢ - على جميع المواطنين الذين يرغبون في الاستفادة مما ورد في الفقرة الاولى من هذا الامر ، ان يعودوا الى المملكة خلال مدة شهرين من تاريخه ، شريطة ان يراجعوا عند دخولهم البلاد اقرب مركز حدود اردني او وحدة عسكرية اردنية التي صدرت اليها الاوامر بحسن استقبال هؤلاء المواطنين وتقديم التسهيلات اللازمة لهم .
 - ٣ - على المواطنين الذين يشملهم هذا الامر ولا يجوزون على جوازات او وثائق سفر قانونية اخرى معمول بها ان يراجعوا سفارات المملكة في الخارج التي صدرت التعليمات اليها باصدار وثائق سفر خاصة لهذه الغاية ولمدة شهرين فقط تمكنهم من العودة الى المملكة .

الحاكم العسكري العام
احمد الازوي

١٩٧٢/٥/٩

امر

صادر عن الحاكم العسكري العام

بمقتضى المادة (٥) من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧

الحافا بالامر السابق الصادر عني بتاريخ ١٩٧٢/٥/٩ المتعلق بعودة المواطنين الاردنيين الموجودين خارج المملكة وتسهيل مهمة الراغبين منهم بالاستفادة من الامر السابق المذكور . يملن لاطلاع العموم انه لا يشترط فيمن لا يحملون وثائق سفر قانونية مراجعة السفارات الاردنية في الخارج للحصول على هذه الوثائق بل يكفي عند دخولهم للمملكة بان يراجعوا اقرب مركز حدود اردني او وحدة عسكرية اردنية التي صدرت اليها الاوامر بحسن استقبالهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم .

الحاكم العسكري العام
احمد الازوي

١٩٧٢/٥/١٧

الاتفاقيات

صدرت ارادة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن نائب جلالة الملك ولي العهد المعظم بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٣٠ تاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥ المتضمن الموافقة عن الصيغة النهائية لاتفاقية قرض مشروع نهر الزرقاء بين الحكومة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بشكلها التالي :-

دولة الكويت

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

قرض رقم ٣١

اتفاقية قرض

مشروع نهـر الزرقاء

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٤-٣-١٩٧٢

هكذا من الأعمال

١٠١٥

اتفاقية قرض

بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٢ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقرض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق).

بما ان المقرض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع نهـر الزرقاء.

وبما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها.

وحيث انه بموجب اتفاقية القرض المعقودة بتاريخ ٣ ابريل (نيسان) ١٩٦٢ قد تم الاتفاق بين الطرفين على ان يقدم الصندوق للمقرض قرضا مقداره ٧٥٠٠٠٠٠٠ ديناراً كويتياً خصص منها مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي لتمويل مشروع اليرموك وذلك في نطاق المشروع العربي الموحد لاستغلال مياه نهـر الاردن وروافده (ويشار الى الجزء المخصص لتمويل مشروع اليرموك فيما يلي بقرض مشروع اليرموك).

وحيث انه بمقتضى مذكرة التفاهم المؤرخة في ٤ فبراير ١٩٦٩ وتبديل اتفاقية القرض المشار اليها المؤرخ في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٦٩ قد اعيد تحديد اوجبه الاستفادة من قرض مشروع اليرموك بحيث تقتصر جملة المبالغ المسحوبة من القرض للاتفاق على بعض البنود التي تم تعيينها على مبلغ (١٩٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي) بينما خصص رصيد القرض للاستفادة منه في تمويل مشروع نهـر الزرقاء اذا ما ثبتت جدواه الفنية والاقتصادية.

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقرض، وبما ان الصندوق قد وافق لما تقدم على تقديم قرض الى المقرض بالشروط والاضاح المينة في هذه الاتفاقية وبموجب يشهد هذا القرض الرصيد المخصص من قرض مشروع اليرموك لمشروع نهـر الزرقاء.

وحيث انه من المتفق عليه ان المبالغ المسحوبة وغير المسددة والتي سيتم سحبها من قرض مشروع اليرموك للاتفاق على البنود المحددة في قائمة البضائع المرفقة بمذكرة التفاهم المشار اليها والتي تبلغ في مجملها ١٧٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي مستلمج في القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية بحيث يخضع القرض الموحد على هذا النحو لشروط موحدة من حيث سداد الاصل والوفاء بالفائدة المستحقة.

لذلك تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي :-

المادة الاولى

القرض ودمج المبالغ المسحوبة من قرض مشروع اليرموك

فيه الفائدة والتكاليف الاخرى، السداد، مكان السداد

١ - يوافق الصندوق على ان يعطي المقرض وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها قرضاً يوازي اربعة ملايين وسبعمائة الف دينار كويتي (٦٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي). ويشمل هذا المبلغ الرصيد المتبقي من قرض مشروع اليرموك والبالغ مليونين ومائة الف دينار كويتي (٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي).

٢ - تعتبر لأغراض تطبيق هذه الاتفاقية جميع المبالغ المسحوبة وغير المسددة والمبالغ التي سيتم سحبها من قرض مشروع اليرموك للاتفاق على البنود المحددة في قائمة البضائع المرفقة بمذكرة التفاهم المؤرخة في ٤ فبراير ١٩٦٩ كجزء من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية بالإضافة لمبلغ القرض المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، وتسري بالنسبة لهذه المبالغ جميع الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية كما لو كانت مسحوبة بموجبها اعتباراً من تاريخ سحبها وكما لو كان مبلغ القرض الاجمالي (٦٣٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي) .

٣ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع اثنين ونصف بالمائة (٢.٥٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

٤ - يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٠.٥٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .

٥ - في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد نهائي غير قابل الرجوع فيه بناء على طلب المقرض ، تطبيقاً لنص الفقرة ٢ من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع نصف في المائة (٥٪) سنوياً عن اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .

٦ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى المسالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً ، وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

٧ - يلتزم المقرض بان يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالجدول ١ من هذه الاتفاقية .

٨ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقاً كل ستة اشهر في اول ابريل (نيسان) واول اكتوبر (تشرين اول) من كل سنة .

٩ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخمسة واربعين يوماً على الأقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق ، (أ) اصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او (ب) اصل اي قسط كامل من اقساط السداد وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر اقساط القرض استحقاقاً .

١٠ - اصل القرض ، والفوائد والتكاليف الاخرى المقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود للمعقول .

المادة الثانية

العملة

١ - يكون سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها وكذلك يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعاقبة بهذه الاتفاقية بالدينار الكويتية وذلك على اساس قيمة الدينار الذهبية المحددة في الاتفاقية الخاصة مع صندوق النقد الدولي في تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية وهي ٢٤٨٨٢٨ ج.م من الذهب الصافي .

٢ - يقوم الصندوق . بناء على طلب المقرض - وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع .

ويعتبر المبالغ المسحوبة من القرض في هذه الحالة ، اذياً لمقدار الدينار الكويتية التي لزمّت بالحصول على العملة الاجنبية .

٣ - وعند سداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الاخرى ، يجوز ان يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقرض على اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدينار الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقرض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدينار ، بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .

ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدينار الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منها .

٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في جدول المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

١ - يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، او لمواجهة مدفوعات مطلوبة ، لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية ، وفيما عدا المبالغ المتعاقبة بالبنود التي سبق الاتفاق على تمويلها بمقتضى مذكرة التفاهم المؤرخة في ٤ فبراير ١٩٦٩ ، فإنه لا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على تاريخ ١٥ اكتوبر ١٩٧١ او لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض الا اذا وافق الصندوق على غير ذلك .

٢ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقاً للارضاء والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق . ان يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بان يدفع للمقرض او لغيره ثمن بضائع ممولة من هذا القرض ويظل هذا التعهد سارياً حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقرض في السحب .

٣ - عندما يرغب المقرض في ان يسحب اي مبلغ من القرض او في ان يصدر الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقرض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق بحيث يكون شاملاً للبيانات والاقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول . وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة . يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع ، الا اذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك .

٤ - على المقرض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .

٥ - طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقرض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة ، وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦ - يلتزم المقرض بان لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول ٢ من هذه الاتفاقية ، وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والاجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقرض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما بتبادل الخطابات .

٧ - يلتزم المقرض بان يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وان لا يستعملها في غير ذلك مطلقاً .

٨ - يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض سواء الى المقرض او لاذنه وامره .

٩ - ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٦ او اي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

هذا من الأصول

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١ - يقوم المقرض بوضع حصيلة القرض تحت تصرف الجهة او الجهات التي تناط بها مسئولية تنفيذ المشروع والتي يتفق عليها بين المقرض والصندوق وذلك بالاوزاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .
- ٢ - يلتزم المقرض بان يقوم بنفسه او بالواسطة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس المنهجية والمالية والزراعية السليمة .
- ٣ - سيسمى المقرض في تنفيذ المشروع بخبرة خبراء مهندسين او خبراء آخرين حسب حاجة المشروع مقبولين لدى الصندوق ويستخدمهم المقرض بموجب عقود وطبقا لشروط يوافق عليها الصندوق .
- ٤ - عقود مقاول تنفيذ المشروع تم بموافقة الصندوق .
- ٥ - يتعهد المقرض بتوفير المبالغ اللازمة لمواجهة باقي تكاليف المشروع التي لا يغطيها هذا القرض وفي حالة ما اذا قامت اسباب تدعو الى الاعتقاد بان المبالغ المخصصة لتحويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقرض بان يقوم فورا بعمل الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .
- ٦ - يقدم المقرض للصندوق جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يوافق المقرض الصندوق اولا باول باي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل - وكل ذلك على النحو الفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .
- ٧ - يلتزم المقرض بنفسه او بالواسطة باعمال سجلات مستوفدة ، يمكن بواسطتها تبين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتبين تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها ، المركز المالي للإدارة او المؤسسة التي تقوم بتنفيذ المشروع ، وعملياتها .
- وسيمكن المقرض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته ، والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيهيئ المقرض لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة لقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .
- وبالتزم المقرض بان يقدم للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المقول - المتعلقة باتفاق حصيلة القرض ، او بالبضائع ، او بالمشروع ، او بالمركز المالي للإدارة او المؤسسة القائمة بالمشروع ، او بإدارتها وأعمالها .
- ٨ - يلتزم المقرض بان يقوم بنفسه او بالواسطة بإدارة المشروع وصيانته ، وكذا بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ، ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود باكبر نفع - وذلك وفقا للاسس المنهجية والمالية والزراعية .

هكذا من الأشغال

- ٩ - سيعاون المقرض والصندوق تعاونا وثيقا يكفل تحقيق اغراض القرض ، ولهذا الغاية سيزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المقبول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .
- وسيقوم المقرض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل السراي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ، ويلتزم المقرض بان يقوم باخطار الصندوق فورا بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالي) او ينطوي على تهديد بذلك .
- ١٠ - يقرر المقرض والصندوق ان في نيتهما ان لا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق . عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة ، وتحقيقا لذلك فان المقرض يلتزم ويتعهد بانه في حالة انشاء اوقام اي ضمان عيني على اموال الحكومة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائيا وبغض المقدر وبذات درجة الاولوية ، كفيلا لسداد اصل قرض الصندوق مع الفوائد والتكاليف الاخرى . ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى : على ان احكام هذه المادة لا تنطبق على الاحوال الآتية : -
- أ - احوال انشاء ضمانات عينية على اموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .
- ب - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف ستة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوتها ومفروض ان يتم سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .
- ج - احوال الضمانات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في ظرف ستة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوتها .
- وشمل اصطلاح « اموال الحكومة » المستعمل في هذه المادة ، اموال الحكومة المركزية واهوال الاقسام السياسية التابعة لها واهوال الادارات والهيئات التابعة لتلك الاقسام السياسية وللحكومة المركزية بما في ذلك البنك المركزي او اي مؤسسة مصرفية تقوم باعمال البنك المركزي .
- ١١ - يلتزم المقرض بان يسد اصل القرض ، والفوائد والتكاليف الاخرى ، بالكامل ، دون اي خصم - ومع الاعفاء التام من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل .
- ١٢ - هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتحويلها اذا اقتضى الامر ذلك ، يكون معنى من اي ضرائب او رسوم او مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض او مطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل ، وسيقوم المقرض بدفع اي ضرائب او رسوم او مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة او الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .
- ١٣ - يكون سداد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، معنى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقرض او المطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر او في المستقبل .
- ١٤ - تتولى ادارة المشروع هيئة او ادارة او مؤسسة تعمل طبقا لنظام وقواعد كفيلة لتحقيق اغراض المشروع ومنفعة وتكون مقبولة لدى الصندوق ، كما يكون لها من الصلاحيات والاجهزة ما يؤهلها لإدارة المشروع بالعناية والكفاءة اللازمين . ويتعهد المقرض بانشاء هذه الهيئة او الادارة او المؤسسة بوقت كاف قبل الانتهاء من تنفيذ المشروع . ويقوم المقرض باخطار الصندوق مسبقا في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين باي اجراء مقترح لتغيير النظم الاساسية للهيئة او الادارة او المؤسسة القائمة بإدارة المشروع او لتعديل القواعد والانظمة الخاصة بها ، بشكل يؤثر في تحقيق اغراض المشروع ، مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .

١٥- يقوم المقرض بنفسه أو بالواسطة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع، لدى شركات تأمين معتمدة، وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم، وعلى أن يكون التأمين واجب دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر.

وكذلك يقوم المقرض بنفسه أو بالواسطة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع، لدى شركات تأمين معتمدة، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم.

١٦- يتخذ المقرض بنفسه أو بالواسطة أي إجراء لازم لتقرير أسعار المياه الري تكفي حصيلتها لتنطية مصاريق الإدارة والصيانة على الأقل.

١٧- يلتزم المقرض بأن يتخذ بنفسه أو بالواسطة أي إجراء أو عمل لازم لتنفيذ المشروع، وبأن لا يقوم بأي عمل أو يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة أو إعاقة تنفيذ المشروع أو تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية.

١٨- يلتزم المقرض بأن يبيء استعمال مياه الري الناتجة عن المشروع فوراً وبالكامل وباقصى فعالية ممكنة، في الأغراض الزراعي، وأن لا يسمح باستعمالها في أغراض أخرى تنقص من المياه المتوفرة للزراعة، فيما عدا الاستعمال المنزلي.

١٩- جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سرية بحيث تتوفر للصندوق الحصانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات ونفقيتها.

٢٠- جميع موجودات الصندوق ودخله يكون معنى من التأمين والمصادرة والحجز.

المادة الخامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

١- يحق للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق بذلك على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

٢- إذا قام سبب من الأسباب الآتية، واستمر قائماً، يحق للصندوق بموجب إخطار إلى المقرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض.

أ- عدم قيام المقرض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق.

ب- عدم قيام المقرض كلياً أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها.

ج- قيام الصندوق بإخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق بسبب تقصير المقرض في تنفيذ أحكامها وشروطها.

د- قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقرض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية. ويكون قيام أي سبب من الأسباب المتقدمة قبل تقاض هذه الاتفاقية من الأثر ما لقيامه بعد تقاضها.

ويظل حق المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقوفاً كلياً أو جزئياً حسب الأحوال إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب. أو إلى أن يقوم الصندوق بإخطار المقرض بإعادة دفعه في السحب، على أنه في حالة توجيه الصندوق إلى المقرض مثل هذا الإخطار يعود المقرض حقه في السحب مجدداً بالتدريج، ومقيداً بالشروط المبينة في الإخطار. كما أن توجيه الصندوق لمثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوق الصندوق ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر أو أي سبب لاحق من أسباب الإيقاف.

٣- في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة (٢ - أ) من المادة الخامسة واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقرض، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائماً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقرض، يحق للصندوق حينئذ أو في أي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذلك لا يزال قائماً، ووفقاً لما يراه، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقاً وواجب الاداء فوراً. وبناء على ذلك، يصبح أصل القرض مستحقاً وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك.

٤- إذا ظل حق المقرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٩) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية، فإنه يجوز للصندوق أن يحظر المقرض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب. وبوجه هذا الإخطار يعتبر هذا الجزء من القرض ملغى.

٥- أي الغاء للقرض من جانب الصندوق أو إيقاف لحق المقرض في السحب. لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة.

٦- يستقطع المبلغ الملغى من القرض من أقساط السداد استقطاعاً نسبياً، بنسبة الاقساط إلى بعضها.

٧- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة، تظل جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول بكامل قوتها، على الرغم من الغاء القرض أو إيقاف السحب.

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية

أثر عدم التمسك باستعمال الحق، التحكيم

١- حقوق والتزامات كل من الصندوق والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية: تكون صحيحة وناظرة طبقاً لأحكامها، بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية. ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات، بأن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صحيح أو غير نافذ. استناداً إلى أي سبب كان.

٢- عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به، أو تأخره في هذا أو ذلك، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة من سلطاته بمقتضاها، لا يخل بأي حق من حقوقه، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو حصل

هكذا من الأشغال

التأخر في استعماله أو التمسك به ، كما ان اي اجراء يتخذ احد الطرفين ، بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخذ اي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسمى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية . بطريق الاتفاق الودي بينهما . فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين بعرض النزاع للتوفيق على لجنة من ثلاثة . يعين كل طرف عضوا من اعضائها ، ويعين رئيسها الامين العام للجامعة العربية بناء على طلب اي من الطرفين . وعلى اللجنة ان تنتهي من اعمالها في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تشكيلها .

فاذا لم يتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة او اذا كان قد تعذر تشكيلها اصلا لامتناع احد الطرفين عن تعيين العضو الذي يمثلها ، عرض الخلاف على التحكيم حسب ما هو مبين في الفقرة التالية :

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض اقدمهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المرجح باتفاق الطرفين ، فاذا لم يتفق ، عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب اي من الطرفين ، وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي . ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الآخر مشتتلا على بيان واضح بطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه . فان لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم .

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم جاز لاي من الطرفين ان يطلب تعيين المرجح على الوجه المبين بصدر هذه المادة .

تتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماح اقوال كل من الطرفين وتفصل - حضوريا او غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها باغلبية الاصوات ويجب ان يصدر قرارها كتابة وان يوقع عليه اغلبية الاعضاء على الاقل وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لاحكام هذه المادة نهائيا ويجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

يحدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافآت المحكمين وغيرهم من الاشخاص الذين يكافون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي انفقها في التحكيم ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، واجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ، ومبادئ العدالة .

٥ - تحل الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية اى خلاف بين الطرفين او مطالبة من احدهما على اي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات او البت في المطالبات .

٦ - اعلان او اخطار احد الطرفين للآخر باي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل والمنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بان يجزي لاعلان او الاخطار باي طريقة اخرى :

المادة السابعة

احكام متفرقة

١ - كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر بناء على هذه الاتفاقية : او بمناسبة تطبيقها ، يتعين ان يكون كتابة . وفيها عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة يعتبر الطالب قد تقدم والاخطار قد تم قانونا ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

٢ - يقدم المقترض الى الصندوق ، المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم :

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية . وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا لرئيس المؤسسة الاقليمية الاردنية او اي شخص ينسب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يرافق عليها المقترض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينسب عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط ان يكون من رايه ان التعديل او الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنها ان يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة . ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على انه ليس فيها ما يزيد التزامات المقترض زيادة كبيرة .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وانتهائها

١ - لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق ادلة وافية تفيد ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانها قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .

٢ - يجب على المقترض ان يقدم الى الصندوق ، كجزء من الادلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة بان هذه الاتفاقية قد ابرمت من جانب المقترض بناء على تفويض قانوني وانها قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا وانها صحيحة وملزمة للمقترض طبقا لاحكامها .

٣ - اذا وجد الصندوق ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة : قام برسالة برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

٤ - اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف تسعين يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يصح ان يتفق عليها الطرفان ، فانه يحق للصندوق في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض . وعند اعطاء هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فورا .

٥ - كذلك تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للمقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

هكذا من الأشهر

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك : -

١ . المشروع يعني المشروع او المشروعات او المخططات او المخططات التي من اجلها عقد القرض والوارد وصفها في الجدول (٢) من الاتفاقية او حسبها يعدل هذا الوصف من وقت لآخر باتفاق بين المقترض والصندوق .

٢ . بضاعة او بضائع تعني المواد والمهمات والآلات والادوات والخدمات المطلوبة للمشروع ، وتضمن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض .

العناوين الآتية عديدة اعمالاً لفقرة (١) من المادة السابعة

عنوان المقترض المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده صندوق البريد (١٩٧٠) عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي الروافد - عمان

عنوان الصندوق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد رقم (٢٩٢١) الكويت

دولة الكويت

العنوان البرقي الصندوق - الكويت

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت : في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر اصلاً ، وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

موقع / ذولان الخنداري

عن الصندوق الكويتي

للتنمية الاقتصادية العربية

موقع / عبدالرحمن العتيقي

الجدول (١)

اقساط السداد

تاريخ استحقاق الاقساط	مقدار القسط المستحق سداداً لاصل القرض مقدراً بالدينار الكويتي
١٩٧٧/٤/١	٧٥٠٠٠
١٩٧٧/١٠/١	٧٥٠٠٠
١٩٧٨/٤/١	٧٥٠٠٠
١٩٧٨/١٠/١	٧٥٠٠٠
١٩٧٩/٤/١	٧٥٠٠٠
١٩٧٩/١٠/١	٧٥٠٠٠
١٩٨٠/٤/١	٧٥٠٠٠
١٩٨٠/١٠/١	٧٥٠٠٠
١٩٨١/٤/١	٧٥٠٠٠
١٩٨١/١٠/١	٧٥٠٠٠
١٩٨٢/٤/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٢/١٠/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٣/٤/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٣/١٠/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٤/٤/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٤/١٠/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٥/٤/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٥/١٠/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٦/٤/١	١٥٠٠٠٠
١٩٨٦/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٧/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٧/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٨/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٨/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٩/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٨٩/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩٠/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩٠/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩١/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩١/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩٢/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩٢/١٠/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩٣/٤/١	٢٠٠٠٠٠
١٩٩٣/١٠/١	٢٠٠٠٠٠

هكذا من الأشهر

تاريخ استحقاق الاقساط	مقدار القسط المستحق سدادا لاصل القرض مقدرا بالدينار الكويتي
١٩٩٤/٤/١	٢٠٠,٠٠٠
١٩٩٤/١٠/١	٢٠٠,٠٠٠
١٩٩٥/٤/١	٢٠٠,٠٠٠
١٩٩٥/١٠/١	٢٠٠,٠٠٠
١٩٩٦/٤/١	٢٢٥,٠٠٠
١٩٩٦/١٠/١	٢٢٥,٠٠٠
	المجموع ٦٠٣,٠٠٠,٠٠٠

الجدول (٢)

وصف المشروع

يخص هذا المشروع بالزراعة المكثفة لمنطقة مجنوب قناة الغور الشرقية بالأردن تبلغ مساحتها حوالي (٤٨,٠٠٠) دونم ويشمل المشروع ما يأتي :-

- تشديد سد ركامي من الحياوة والتراب على نهر الزرقاء كاملا بمجرى التصريف مع المنشآت والأعمال الأخرى اللازمة بما في ذلك التجهيزات الضرورية والماكينات التي تستعمل في موقع العمل .
- منشآت التحويل والأعمال اللازمة لتحويل المياه المخزونة بسد الزرقاء الى قناة الغور الشرقية .
- تمديد قناة الغور الشرقية بمقدار ١٨ كيلو مترا جنوبا تقريبا وكذلك انشاء القنوات الفرعية والصغيرة بالمنطقة المروية والأعمال الضرورية برؤوس القنوات .
- تسوية وتجهيز الأراضي المراد زراعتها .
- الوسائل والأعمال المكثفة الأخرى مثل تسهيلات الموقع واستملاك الأراضي والطريق الموصل لمنطقة المشروع وتحويل الطرق بالإضافة لما يلزم من أعمال وتجهيزات لتحقيق فوائد المشروع .

المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ ١٩٧٢/٣/١٤

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمين ،

تحية طيبة وبعد ،

نشرف بالاشارة للمادة الرابعة الفقرة ١ من اتفاقية قرض مشروع نهر الزرقاء التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم، ونود افادتكم باننا سنعيد للمؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده بمسؤولية تنفيذ مشروع سد الزرقاء واعمال التحويل ، بينا ستتولى سلطة المصادر الطبيعية في المملكة مسؤولية تسوية الاراضي الزراعية الواقعة في نطاق المشروع وتجهيزها وكذلك تنفيذ القناة الرئيسية وشبكات الري والصرف الخاصة بالمشروع المذكور . ونود ان نؤكد لكم انه سيتم اتخاذ الترتيبات الكفيلة بتحقيق التنسيق المنشود بين الجهتين المذكورتين بحيث يتم تنفيذ اجزاء المشروع المختلفة حسب البرنامج المرسوم لذلك ، هذا ، وستقوم بموافاتكم بتقارير دورية عن تقدم العمل في المشروع ، وذلك كل ثلاثة اشهر اثناء فترة التنفيذ .

وبالاشارة للمادة الرابعة الفقرة ١٤ فاننا نؤكد لكم بان الجهات المختصة في المملكة في مجالات الاقراض الزراعي والتعاون والارشاد الزراعي والتسويق الزراعي وغيرها من الجهات المعنية بالزراعة والري ستقوم بدراسة احتياجات المشروع للخدمات المختلفة والعمل على توفيرها ضمن الاطار العام لادارة المشروع .

واذ نأمل ان يكون ما جاء في هذا الخطاب مطابقا لما تم التفاهم عليه بين الجانبين فاننا نرجو ان تؤكدوا ذلك بانبات توقيعكم على صورة هذا الخطاب المرفقة واعادتها الينا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عن المملكة الاردنية الهاشمية

المفوض بالتوقيع

موقع / ذوقان المتداوي

لوافق / الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه / رئيس مجلس الادارة

موقع / عبد الرحمن العتيقي

هكذا من العمل

الملكمة الاردنية الهاشمية

التاريخ ١٩٧٢/٣/١٤

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

السادة المحترمين ،

الموضوع - البضائع التي ستمول من القرض

تحية طيبة وبعد ،

نشرف بالاشارة لاجادة الفقرة (٦) من اتفاقية قرض مشروع نهر الزرقاء التي تم التوقيع عليها بيننا بتاريخ اليوم ، ونرفق لكم مع هذا قائمة بالبضائع التي سيخصص القرض لتمويل العملات الأجنبية اللازمة لها .

ونود ان نؤكد لكم موافقتنا على ان تستخدم المبالغ المخصصة لكل بند من البنود الواردة في هذه القائمة لتغطية النسبة المئوية المبنية ازاء كل منها من التكاليف الاجمالية التي يتم انفاقها على البند . كما نؤكد لكم موافقتنا على الا يتم سحب مبالغ من القرض لتغطية تكاليف البند (١) من قائمة البضائع المشار اليها الا بعد استنفاد المبالغ المخصصة لتسييلات الموقع الخاصة بمشروع سد الزرقاء في قائمة البضائع المرفقة بمذكرة التفاهم المؤرخة في ٤ فبراير (شباط) ١٩٦٩ ، كما نوافق على عدم سحب مبالغ من القرض لتغطية تكاليف البند ٦ - أ ، ١ والبند ٦ - أ ، ٣ الواردين بقائمة البضائع المرفقة بهذا الخطاب الا بعد استنفاد المبالغ المخصصة للخدمات الاستشارية المتعلقة بمشروع سد الزرقاء في قائمة البضائع المرفقة بمذكرة التفاهم المشار اليها اعلاه .

ونرجو ان تؤكدوا موافقتكم على فعوى هذا الخطاب وعلى قائمة البضائع المرفقة به باثبات توقيعكم بما يفيد ذلك على صورة هذا الخطاب المرفقة واعادتها لنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

عن الملكة الاردنية الهاشمية

المفوض بالتوقيع

موقع / ذوقان الهنداوي

نوائق /

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

عنه /

رئيس مجلس الادارة

موقع / عبد الرحمن العتيقي

قائمة ببيان البضائع التي ستمول من القرض

المبالغ المخصصة بالدينار الكويتية	النسبة المئوية التي تمول من القرض من الكلفة الكلية	البند
١٥٦ر٥٠٠	٥٠	١ - الطريق الموصل لموقع الخزان وتحويل الطرق
١٨٣٧ر٩٠٠	٣٦	٢ - السد
١٣٧ر٥٠٠	٦٠	٣ - تحويل نهر الزرقاء
٥١٧ر٨٠٠	٦٠	٤ - تمديد القناة الرئيسية
٧٩٩ر٨٠٠	٦٠	٥ - شبكة الري
		٦ - الخدمات الاستشارية والهندسية
		(أ) السد
١٠٢ر٨٠٠	٩٥	١ - التصميمات
٢٢٢ر٤٠٠	٨٠	٢ - الاشراف على التنفيذ
٥٨ر٠٠٠	٩٨	٣ - المراجعة الاستشارية
		(ب) اتعاب الخدمات الهندسية
٢٥٦ر١٠٠	٨٠	تحويل نهر الزرقاء وتمديد القناة
		الرئيسية وشبكة الري
٧٠ر٩٠٠		٧ - مبالغ غير مخصصة
٤٤٠ر٣٠٠		٨ - احتياطي وطوارئ
٤٦٠٠ر٠٠٠		المجموع